اكدوا فى تصريحاتهم استياءهم من إفشال انعقاد الجلسة

نواب : فقدان النصاب عائق أمام الإنجاز .. وهناك من يريد للمجلس أن يفشل

الجلسة تحولت لأحاديث ودية

جانب من الحضور

المقاعد فارغة ألا من قليل

واضاف الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن عدم حضور بعض النواب والوزراء لجلسة اليوم رغم وجودهم داخل المجلس لا يمكن السكوت عنه.

واعتبر أن الحكومة لا تنظر إلى مصلحة الكويت وأقصت من تظن انه ضدها في اللجان مشيرا إلى أن جلسة اليوم كان يفترض أن يتم فيها إقرار قانون تعارض المصالح الذي يصحح المسار الديمقراطي لمجلس الأمة.

واضاف أن من لا يريد إقرار (تعارض المصالح) هم أصحاب المصالح الذين تتعارض مصالحهم مع عملهم في مجلس الأمة مثلما حدث في قضية الإيداعات.

وأكد الدمخي ان استجواب امس الاول هو عن توفير الملايين وتناسوا المليارات التي تتطاير والسرقات المليارية.

وقال إن هناك أكثر من علامة استفهام على قضية القرض المليارى وسنطالب بإرجاعه إلى لجنة الميزانيات واستدعاء ديوان المحاسبة لإصدار قرار فني في شانه.

واستغرب الدمخي تعطيل مناقشة قضايا تهم البلد والتشريع غائب والغريب في الأمر أن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة لم يكلف نفسه بطلب دخول زملائه الوزراء إلى القاعة.

واعتبر أن ما قام به الوزير غير معقول لأننا في دولة مؤسسات وليس في شركة خاصة ولا يمكن التعامل مع النواب بهذه الطريقة

حمدان العازمي

24 يناير 2018 | الدستور | أكد النائب حمدان العازمي أن عدم اكتمال النصاب في جلسة اليوم تتحمل مسؤوليته السلطتان معربا عن اعتقاده بوجود تعمد بعدم الحضور للقاعة رغم وجود نواب ووزراء في المجلس.

وأضاف العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «حينما دخلنا الجلسة كنا 25 نائبا و5 وزراء مسجلين في كشف الحضور ومن دخل القاعة فقط ١٩ نائبا وتخلف ٦ نواب و ٣ وزراء لم يدخلوا».

وتساءل العازمي» هل تقصد الحكومة أن تسيء للمجلس أمام الشارع وتوضح انه غير قادر

■ وزير شؤون مجلس الأمة لا يقوم بدوره التنسيقي بين السلطتين وأؤيد استجوابه

على التشريع» مؤكدا أن هذا الأمر ليس بسيطا ودائما الحكومة تنشد التعاون.

وأوضح أن هناك مواضيع مهمة جدا كانت على جدول الأعمال تهم المواطن مثل بشأن شركة الدرة وقانون تعارض المصالح وغيرهما.

وقال العازمي إن الحكومة تسيء للمجلس وتظهره أنه مجلس سيئ وغير تشريعي ومجلس نزاعات وخلافات وتصفيات حسابات وهذا غير صحيح.

وشدد على انه يجب على المجلس أن ينتبه لهذا وتنظيم عمله لأنه حتى الآن المجلس لم يقدم أي تشريع وعلى النواب الانتباه لهذا الأمر والا يمر مرور الكرام

واعتبر النائب د.عبدالكريم الكندري أن أداء بعض النواب يدل على أنهم لا يمثلون الشعب لأنهم يدافعون عن أولويات الحكومة لا أولويات المواطنين .

وأضاف الكندري في تصريحات بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة» لا نملك شيئا على النواب الذين لا يحضرون ويفوتون على المجلس جلساته وليس بيدنا الآن إلا محاسبة الوزراء وعلى المواطنين متابعة أداء النواب حتى يحاسبوهم».

وقال الكندري» عندما يكون هناك وزراء في الاستراحة ولم يدخلوا القاعة نستطيع محاسبتهم ولا اعلم لماذا يعتبرون أنفسهم عددا تكميليا بينما يعتبرون نوابا

■ على أي أساس تطلب الحكومة قرضا بـ 25 مليارا وهي لم تقدم لا خطة للإصلاح الاقتصادي؟

وأضاف الكندري» البعض لا يكذب ولكن لا يقول الحقيقة كاملة» وأن الوزيرة فتحت أبوابا معينة ولكن أيضا هناك ابواب لم تستطع فتحها أو حتى الطرق عليها لأنها سوف « تطيرها» من الحكومة وهناك شركات لا تقدر عليها.

وقال الكندري» ليعلم الجميع أنه عندما يتم التوقيع على طرح الثقة فإن النواب يأخذون موقف القاضي ويصدرون أحكامهم وأنا شطبت اسمي أمس لأنه كان هناك شخص يضع اسمه في كتاب طرح الثقة لأنه ابتز الوزيرة على منصب ولم تقبل وأنا لا أثق بهذا الشخص لأنه كان يمكن أن يسحب اسمه عند تلاوة الأسماء في كتاب طرح الثقة». وبين الكندري أن كل وزير يقول ليس لدي شيء في ذمتي المالية مشيرا إلى أن احدا لم يتحدث عن الذمة المالية بل الحديث هو عن أخطاء إدارية .

وأوضح «في استجواب الشيخ محمد العبدالله تحدثنا عن أخطاء إدارية وليس عن الذمة المالية وربما تم إسقاط العبدالله بسبب أخطاء إدارية اقل من الأخطاء الموجودة لدى الوزيرة هند الصبيح». ومن جانبه استغرب النائب أسامة الشاهين غياب عدد كبير من النواب والوزراء عن جلسة امس الأول رغم أن جدول أعمالها مثخم بالكثير من القضايا المهمة التي ينتظرها المواطنون على أحر من الجمر.

وقال الشاهين إنه كان من المقرر أن يعرض في الجلسة تقرير لجنة الميزانيات وديوان المحاسبة بشأن المخالفات الإدارية والمالية المنسوبة إلى وزارة الداخلية في الحقبة السابقة والتي وصل مجموعها إلى 33 مليون دينار وأوصت اللجنة بإحالتها إلى النيابة بإجماع الأعضاء.

وأضاف أن من الموضوعات المهمة المدرجة على جدول الأعمال قانون ذوي الإعاقة وتقريرا للجنة ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن التجاوزات في هيئة ذوي الإعاقة والتعديلات التشريعية على القانون لكننا حرمنا من النقاش اليوم بسبب فقدان النصاب.

وأكد الشاهين أن الدور التشريعي لا يقل أهمية عن الدور الرقابي لنواب مجلس الأمة، مشيراً إلى أن النواب حضروا أمس ممارسة رقابية مهمة ومستحقة وحرصوا على الاستماع إلى الآراء والآراء المضادة بكل انفتاح وموضوعية آملاً في الوصول إلى القرار السليم.

وبين أن قضية العمالة المنزلية لا تقل أهمية عن القضايا السابقة، حيث كان مدرجا على جدول الأعمال 3 بنود متعلقة بالعمالة المنزلية ولدينا رسالة تطلب التحقيق في هذا الموضوع، ولدينا تقرير لجنة الشؤون الصحية حول أداء الحكومة بشأن القضية ولدينا طلب مناقشة مدرج منذ فترة.

وأشار الشاهين إلى أن الكويت تكاد تكون الدولة الخليجية الوحيدة التي لا تملك أي اتفاقيات استقدام عمالة منزلية مع الدول الأخرى وهذا يضعنا في أسفل السلم من ناحية أفضلية القدوم للعمل في مجال العمالة المنزلية ويقلل المعروض ويرفع الأسعار على المواطنين والمقيمين.

وذكر أن وزارة الداخلية عليها مسؤولية، فتحديد جهات ودول مسموح باستقدام العمالة المنزلية منها وإغلاق الأبواب من دول أخرى أدى إلى شح العمالة المنزلية وارتفاع أسعارها.

وأوضح انه تقدم باقتراح لنقل إدارة العمالة المنزلية من الداخلية إلى وزارة مختصة قد تكون الشؤون الاجتماعية والعمل أو وزارة التجارة.

■ الكندري: سنحاسب الوزراء الذين يعرقلون عمل المجلس .. والنواب سيحاسبهم الشعب

■ الوزيرة تعرف أنها إذا فتحت ملفات الشركات وتجارة الإقامات « راح تطير » من الحكومة

■ الشاهين : الدور التشريعي لا يقل أهمية عن الدور الرقابي لنواب مجلس الأمة

في المجلس يكملون النصاب فلماذا يجلسون في الاستراحة».

وتساءل الكندري «أين وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ؟ حتى الدور الوحيد الذي منحوه له لم يقم به لذلك انا انصحه أن يقدم استقالته».

وأضاف «الاستجواب الذي سيقدمه الزميل رياض العدساني للوزير عادل الخرافي أصبح مستحقا واعلن انني مؤيد له لأن الخرافي لم يقم بالدور الوحيد الذي لديه».

وبشأن استجواب الصبيح قال الكندري إن الوزيرة استعرضت إنجازاتها على مدى 5 سنوات وهذا أمر طبيعي ولكنها لم تجب عن المحاور وربما اجادت في محور الإعاقة ولكنها تهربت من محور التركيبة السكانية بل أدانت نفسها فيه.

وذكر الكندري انه في وقت سابق قال للوزيرة «اذا كنت صادقة في محاربة الفساد فيجب أن تكون المسطرة واحدة وعندما تنظرين إلى ملفات المساعدات الاجتماعية و الإعاقة لإيجاد الأخطاء والفساد فيها يفترض أن تنظري أيضا في ملفات الشركات والبحث عن عدد تقديرات العمالة فيها واعني بذلك تجار الإقامات».

وأضاف الكندري أن الوزيرة قالت «إذا الله قدر واستمررت في الوزارة فلن يبقى تاجر إقامات واحد في البلد» ولكن في الوقت نفسه قالت إن الشركات التي تمت إحالتها للنيابة كانت بجهود موظف وموظفة وبشكل عام ليست هناك جدية في محاربة تجار الإقامات.

وبين أن حديث الوزيرة عن زيادة أرباح الجمعيات امر طبيعي بسبب زيادة عدد السكان «فأين النجاح لك كوزيرة» اما موضوع تطبيق الأحكام فهذا إدانة لأنها جاءت بناء على قرارات خاطئة صادرة منها.

واستغرب الكندري الزج باسماء العوائل في الاستجواب مؤكدا ان احدا لم يتحدث بشخصانية مشيرا إلى أن عوائل أعضاء الجمعيات الذين عزلتهم الوزيرة أيضا أبناء عوائل ويجب عدم تشويه سمعتهم.

وأضاف الكندري أن هناك الكثير من الأمور كانت تحتاج إلى ردود والوزيرة أثبتت انها لم تفتح ملفات الشركات واعترفت أن ما حصل كان اجتهاد الموظفين .

وأوضح أن الوزيرة تعرف انها إذا فتحت ملفات الشركات وتجارة الإقامات « راح تطير » من الحكومة كلها وليس من المنصة لأن حكومة الظل هي من تتاجر بالإقامات.

الهاشم تتحدث لوسائل الاعلام

ابتسامات ذيابية

الهرشاني يتبادل التحية مع الحضور